

التنظيم القانوني لاستثمار البحث العلمي

م . نوفل رحمن ملغيط الجبوري

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة أقسام الديوانية

المستخلص

يعد استثمار البحث العلمي الأساس في تطور المجتمعات وازدهار وتحسين القطاعات الإنتاجية والخدمية ، حيث نجد دول العالم المتقدمة تهتم بالبحث العلمي ومخرجاته وتعمل على وضعها موضع التنفيذ ، فالمراكز البحثية في الجامعات والمعاهد تشكل كم هائل من مخرجات البحث العلمي غير المستثمرة استثمارا صحيحا ، ومن أجل استثمارها والاستفادة منها لا بد من دعم الجهات المؤسسية والأكاديمية وإيجاد علاقة تنسيق فيما بين المراكز البحثية من جهة والواقع العملي من جهة أخرى وجعل النشاط البحثي محاكيا للواقع ويضع الحلول المناسبة التي تتفق مع المنطق العلمي للمشاكل والمعوقات التي تواجهه ، ولتحقق هذا يتطلب من المشرع بان يعمل على وضع آلية بموجب إصدار قانون خاص يحدد فيها طريقة استثمار البحوث العلمية وتطوير المراكز البحثية ، ويحدد فيه الجهات المسؤولة عن متابعة استثمار مخرجات البحث العلمي والعمل على ربط الواقع بالنشاط البحثي ، وهذا يتطلب التعرف على ماهية استثمار البحث العلمي ووضع مستلزمات هذا الاستثمار التي تجعل منه مردودا حقيقيا على كافة الأصعدة وبشكل منظم ومنضبط .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار ، البحث العلمي، النشاط البحثي، تطور المؤسسات والخدمات، مراكز البحث العلمي .

Summary

The investment of scientific research is the basis in the development of societies and the prosperity and improvement of productive and service sectors, where we find the developed world countries interested in scientific research and its outputs and work to put them into practice, as research centers in universities and institutes constitute a huge amount of scientific research output that is not invested correctly, in order to invest and benefit From them it is necessary to support the institutional and academic bodies and find a coordination relationship between the research centers on the one

hand and the practical reality on the other hand and make the research activity a simulation of reality and develop appropriate solutions that are consistent with the scientific logic of problems and obstacles In order to achieve this, it requires the legislator to work on setting up a mechanism according to the issuance of a special law in which it specifies the method of investing scientific research and developing research centers, and specifies the bodies responsible for monitoring the investment of scientific research outputs and working to link reality to research activity, and this requires learning about what an investment Scientific research and setting requirements for this investment that make it a real return on all levels in an organized and disciplined manner.

المقدمة

أولا : موضوع البحث

يعد البحث العلمي في مجالات العلوم كافة سواء كانت الإنسانية أم العلمية هي الوسيلة الأبرز التي تبحث عن المشاكل والمعوقات التي تقف مانعا أمام تطور وازدهار المشاريع الصناعية والقطاعات الخدمية كافة لتضع الحلول المناسبة لها ، إذ إنها تدرس هذه المعوقات أو المشاكل بأسلوب علمي دقيق ومن ثم تضع أفضل الحلول لها ، وبالتالي تسهم بتطور القطاع المعني الذي يدخل في نطاقها موضوع البحث العلمي ، إذ أن البحث بشكل عام الذي يستلزم أن يحاكي الواقع التطبيقي وان ما يتوصل له الباحث في دراسته من نتائج ومقترحات في الغالب تسهم بشكل أو بآخر بتطور المجال الذي يبحث فيه لو درست بشكل دقيق ولقيت اهتمام من المعنيين في مجال التطبيق العملي واستثمرت بالشكل الصحيح .

بمعنى أن البحث العلمي أهمية كبيرة في كافة المجتمعات إذ لا يمكن أن نتقدم أو تحل الأزمات إلا من خلال إجراء البحوث العلمية سواء من قبل المراكز المتخصصة أو من قبل الباحثين في الدراسات العليا في الجامعات كافة ، ورغم أن الإمكانيات ليست بالمستوى المطلوب التي تسهم في دعم وتطوير البحث العلمي في العراق وحتى الوطن العربي بشكل عام إلا أنه هناك العديد من البحوث المنتجة والتي يمكن الاستفادة منها في المجالات الخدمية وتخدم الواقع التطبيقي للخروج من الأزمات وتذليل المعوقات ، غير إننا وللأسف الشديد لم نلاحظ هناك أزادة جادة لاستثمار البحث العلمي والانتفاع من الكم الهائل من البحوث وعدم وجود آلية أو جهة تعنى باستثمارها بالشكل

الصحيح والمنتج ، وبالنتيجة نرى البحوث العلمية المحلية عند انجازها ما هي إلا مجلدات ورقية تسجل وتركن على الرفوف ، وعند محاولة حل أزمة معينه في أي قطاع نجدهم قد يلجئون إلى الخبرات الأجنبية وبتكاليف باهظة لاستيراد معرفة تكنولوجية في حين أن البحوث العلمية متاحة وبالمجان نجدهم يعرضون عنها ، لذا لا بد أن يكون هناك استثمارا صحيحا لهذا الكم الهائل من الثروة العلمية فيما لو وضعت الخطوات الصحيحة للانتفاع منها بتشريع منظم لذلك وملزم للأشخاص المعنية ، ومن أجل استثمار تلك البحوث يستلزم دعم المؤسسات البحثية وإيجاد علاقة تعاونية بينها وبين الجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون وتبادل المعلومات لكي تحصل على نتائج ايجابية في تنفيذ المشاريع التنموية ومن ثم ذلك يؤدي إلى انتعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد .

ثانيا : أهداف البحث

يهدف البحث إلى تنظيم كيفية استثمار البحث العلمي بالشكل الصحيح من خلال وضع الخطوات والإجراءات الصحيحة لذلك ، بحيث يكون البحث العلمي متمشيا مع الواقع العملي ويكون ذو فائدة تطبيقية منتجة وليس مجرد كلام نظري لا يحاكي الواقع ، وتوجيه البحوث العلمية إلى النطاق الصحيح بان يضع المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الوطنية كافة لتقدم لها أفضل الحلول لما يواجهها من معوقات تقف أمام ازدهار القطاعات وتحسين الخدمات من خلال إلزام هذه المؤسسات بمتابعة مخرجات البحث العلمي بإعداد تشريع خاص بذلك من قبل المشرع الوطني .

ثالثا : منهجية وخطة البحث

سوف نتبع بهذه الدراسة الأسلوب التحليلي الاستنتاجي لرسم خارطة طريق صحيحة لاستثمار البحوث العلمية ، وذلك يكون من خلال مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم استثمار البحث العلمي والذي نحدد فيه تعريف استثمار البحث العلمي بشكل عام في المطلب الأول والوقوف على أنواع البحث العلمي في المطلب الثاني ، ونخصص المبحث الثاني إلى خطوات نجاح استثمار البحث العلمي ونحاول فيه معالجة المعوقات التي تواجه استثمار البحث العلمي في المطلب الأول ورسم الخطوات الصحيحة لكيفية استثمار البحث العلمي في المجال العملي من خلال إنشاء مراكز متخصصة ولجان متعددة لمتابعة ذلك وتكون مسؤولة ذلك عليهم في المطلب الثاني ، وسنختتم البحث بجملة من النتائج والتوصيات التي نتوصل لها من ذلك والتي نأمل أن تكون ذا أهمية .

المبحث الأول

مفهوم استثمار البحث العلمي

يعد استثمار البحث العلمي بالشكل الصحيح ذو نتائج مثمرة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات وازدهار المشروعات ، فمتى كانت مخرجات البحث العلمي جيدة انعكس ذلك إيجابيا على الواقع التطبيقي لو لقيت اهتمام من قبل الأشخاص ذات العلاقة ، وهذا يتطلب أن يكون هناك اهتمام بنوعية البحث العلمي وتوفير الوسائل اللازمة للحصول على مخرجات جيدة ، وهذا جميعه يستلزم أن تكون هناك علاقة بين المؤسسات البحثية وما يواجه المؤسسات الخدمية والإنتاجية من مشاكل أو المعوقات التي تقف أمام تقدمها ، وهذا يتطلب أن ندرس هذا الموضوع من خلال مطلبين نتناول في الأول التعريف باستثمار البحث العلمي ونخصص المطلب الثاني إلى أنواع البحث العلمي لتعرف على أيهما مجالا للاستثمار .

المطلب الأول

التعريف باستثمار البحث العلمي

أن تقدم المجتمعات وتحقيق الازدهار لا تقتصر على إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة والمساهم في إنتاج كما هائلا من البحوث العلمية في الجامعات والمراكز البحثية ، وإنما لا بد من توجيه البحث العلمي توجيها صحيحا ومحاكيا للواقع ، وهذا يستوجب التعرف باستثمار البحث العلمي وبيان مدى أهميته والكشف عن المعلومات والحقائق العلمية ، لذا يقتضي أن نتناول هذا المطلب من خلال فرعين نتناول في الأول تعريف استثمار البحث العلمي والثاني نتناول فيه أهمية استثمار البحث العلمي

الفرع الأول

تعريف استثمار البحث العلمي

لتعرف على هذا المعنى لا بد أن نفكك هذا المصطلح الذي يتكون من شقين الاستثمار والبحث العلمي لكي نتوصل إلى المعنى المقصود .

فعند البحث في معنى الاستثمار نجد تعدد وجهات النظر حوله فالبعض يوسع من معناه ليشمل جميع الأنشطة وفي مختلف المجالات ، والبعض الآخر يقصر معناه على نشاط معين أو على مال معين دون غيره ، والسبب في ذلك يرجع إلى كون كلمة الاستثمار يمكن حملها على أوجه مختلفة وفي معاني متعددة ، فيذهب البعض إلى أن الاستثمار مصطلح يقتصر معناه على شراء الأصول

الرأسمالية التي تقدم خدمات ومنافع للمجتمع مثل الآلات والمصانع والخدمات .. وهذا يختلف عن الاستثمار المالي الذي يتعلق بالأسهم والسندات والأصول المالية^(١).

وعرف المشرع العراقي الاستثمار في قانون الاستثمار مركزا على الجانب الاقتصادي بأنه (توظيف رأس مال في نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني)^(٢).
وعرف الجانب الآخر بان الاستثمار يتمثل بالتضحية بالقيم المالية المؤكدة في سبيل الحصول على القيم غير المؤكدة في المستقبل . وعرف أيضا بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي باستخدام خياراته أو جهوده أو أمواله في تأسيس أو تطوير مشروعات اقتصادية بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين في إنشاء أو تطوير مشروع أو مشروعات مشتركة^(٣).

وبهذا المعنى الواسع لمفهوم الاستثمار التي يستخدم في الأصول المالية والعينية والنشاطات الفكرية بمعنى هو توظيف مال معين أو جهد ما بشكل منظم ومنضبط في سبيل الحصول على منافع من وراء ذلك ، كما أن الاستثمار لا يقتصر على الجوانب العينية فقط مثل الإنشاءات والمعدات والآلات وغيرها بل يشمل التوسع المعرفي والنشاطات العلمية في المجتمع فبالإضافة على الجانب المادية يمكن استثمار الجانب المعرفي لدى الإنسان ذاته^(٤).

وأما عن البحث العلمي فان الخوض في تعريفه ليس بالأمر اليسير إلا أن اغلب ما قيل بهذا الصدد يدور حول كون البحث العلمي عملية تبحث عن المشاكل بقصد إيجاد الحلول لها وعلى وفق قواعد علمية منضبطة، فعرف البحث العلمي هو السعي من أجل زيادة معرفة الفرد في موقف معين أو عملية التوصل إلى حلول جديدة بالثقة أو هو طريق لطرح الفرضيات والتجارب بهدف اكتشاف معرفة أو حقائق أو نظريات أو قوانين جديدة^(٥).

كما يعرف البحث العلمي هو عبارة عن استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة للإسهام في نمو المعرفة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس فان الاستثمار يمكن أن يتحقق في مجال البحث العلمي كان تقوم احد الشركات بدعم مراكز البحث العلمي المرتبطة بنشاطاتها ، أو قيام المؤسسات أو المنشأة أو المؤسسات أو الوزارات باستثمار التجارب العلمية أو دعم الأفكار العلمية في مشاريع البحث للحصول على مخرجاتها لتطوير مؤسساتها أو منشأتها المعنية .

ويتضح من خلال ذلك فان الاستثمار في نشاط البحث العلمي له جانبين الأول المساهمة في تحقيق مخرجات بحث علمي متطورة من خلال إيجاد علاقة بين الواقع العلمي البحثي وحاجات المجتمع ، إذ يجب أن تكون هناك علاقة تبادلية ذات تأثير متنوع والتي تتمثل في مساهمة الباحث

العلمي بوضع طاقاته وخبراته بخدمة المجتمع بقطاعاته كافة من أجل الحصول على نتائج أو حلول ايجابية مناسبة للمشاكل والحلول المطروحة وهذا الاستثمار بمعناه العام ، ومن جانب آخر الاستفادة من نتائج البحث العلمي المتاحة من قبل الجهات المهتمة بذلك وهذا يتطلب إيجاد الجهة المسؤولة عن متابعة مخرجات البحث العلمي وتطبيقها على الواقع المجتمعي الذي بحاجة إليها متى كانت نتائج البحث العلمي متحققة مسبقا .

وعليه فاستثمار البحث العلمي يعرف بأنه توظيف الإمكانيات المادية والبشرية لدعم المؤسسات البحثية في سبيل تحقيق مخرجات جيدة ، ومتابعة تطبيق هذه المخرجات من خلال تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك بشكل منظم .

الفرع الثاني

أهمية استثمار البحث العلمي

إن ما يشهده العالم في المجتمعات المتقدمة من تقدم علمي وازدهار الحضارات في الوقت الحاضر هو ثمرة البحوث العلمية الرصينة الموجهة بالشكل الصحيح ، في حين أن المجتمعات التي لا تزال بعيدة عن استثمار البحث العلمي والتعرف على مشاكل المجتمع التي يمكن معالجتها بالبحوث العلمية والتي لم تضع الخطط اللازمة للاستفادة من مخرجات البحث العلمي أصبحت مهددة بالتخلف عن ركب الحضارة العلمية المستمرة بالتطور السريع ، لذا فان البحث العلمي هو السبيل لتطور المجتمعات وازدهارها وتحقيق الاستقرار فيها على جميع المجالات الخدمة والإنتاجية .

وعلى اعتبار البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لأي نهضة حضارية والسمة البارزة لكل المجتمعات من أجل اللحاق بركب الحضارة ، فقد بدأ الاهتمام بالبحوث العلمية يتزايد بشكل كبير في مختلف دول العالم التي أخذت تتنافس فيما بينها من أجل إحراز التقدم ، ويتمثل ذلك بقيام الكثير من دول العالم برصد ميزانيات ضخمة من أجل الإنفاق على البحث العلمي واهتمام الدول بتنظيم آلية استثمار البحوث العلمية دليل على ما يلعبه البحث العلمي من دور في سبيل تقدم تلك الأمم^(١).

وعلى هذا فان استثمار البحث العلمي لا يقتصر أثره على تطوير الجانب الاقتصادي فقط إذ أن نجاح البحث العلمي وتطوره ينعكس على كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كلا في مجال تخصصه فتطوير البحوث الاقتصادية تنعكس إيجابا على نجاح المشاريع الاقتصادية وتطويرها ، وأيضا استثمار البحوث القانونية ينعكس على تطوير الواقع التشريعي المرتبط بمختلف القطاعات . وفي سبيل نجاح ذلك وضعت مجموعة من الأسس لاستثمار البحث العلمي وتوجيهه بالشكل الصحيح ، وهذا يتمثل بالارتباط بالأهداف العامة للخطط التنموية التي تضعها الدولة وتنوع الأدوات

المستخدمة في البحوث العلمية من اجل التوصل إلى تحليل موضوعي متكامل لمشاكل المجتمع ، ويستلزم اتخاذ البحث العلمي صفة الاستمرار وذلك بان يقوم على أساس التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والجهات الإنتاجية والخدمية المستفيدة بحسب ظروف المجتمع وتهيئة المناخ المناسب لذلك والربط بينهما للاستفادة من مخرجات البحث العلمي .

وحرصا من المشرع في كل دولة في مواكبة التطور فقد أولى عناية فائقة في الاستثمار بشكل عام ووضع التشريعات التي تشجع ذلك، لكن لم نجد اهتمام كافا بموضوع استثمار البحث العلمي بالشكل الذي يضمن تطورها والاستفادة من مخرجاتها .

لذا ولغرض استثمار البحث العلمي والإفادة الحقيقية من الكم الهائل من مخرجات البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات والمؤسسات البحثية أصبح من الضروري على المشرع العراقي تنظيم ذلك بقانون يدعم المؤسسات البحثية ويوجه باستثمار مخرجات البحوث العلمية بالشكل الصحيح ، وذلك يكون على محورين الأول يهتم بدعم وتطوير المؤسسات البحثية وربطها بالمشاكل المجتمعية لكونها الوسيلة الأبرز لحل هذه المشاكل ، والثاني يهتم ويتابع مخرجات البحث العلمي وكيفية تطبيقها على الواقع وتقييم النتائج التي توصلت إليها المؤسسات المستفيدة وقدر الاستفادة من ذلك .

حيث أن الاستعانة بالبحث العلمي واستثمار نتائجه بالشكل الصحيح المنظم من شأنه أن يحقق للدولة المستثمرة العديد من المزايا منها ما يلي :

١ - الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديثة في مختلف المجالات التي تكشف عنها البحوث العلمية والمتبعة في الدول المتقدمة ، مع توظيف الخبرات الإدارية في الكثير من المجالات التي تؤسسها أو تؤيد نجاحها البحوث العلمية .

٢- تحقق الدولة المستثمرة للبحث العلمي تحسين اقتصادي باستخدام التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي الى رفع نسبة الصادرات وتحسين ميزانية مدفوعات الدولة وجعلها في قائمة الدول المنتجة والمصدرة وهذا من ثمار تنظيم البحث العلمي والاهتمام به ، ويقلل نسبة الواردات بسبب تشييط وتطوير القطاع المحلي .

٣ - أن البحوث العلمية من شأنها أن توفر العنصر المعرفي في مختلف النشاطات وبتكاليف وجهد أقل ، وهذا يمكن توظيفه لتدريب العاملين المحليين على هذه المعرفة الفنية في العمل الإداري وعلى استخدام طرق ووسائل إنتاجية متطورة .

٤- الاستغناء عن الخبرات الأجنبية التي تحتاجها الدولة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تكون بتكاليف باهظة عند استغلال البحث العلمي المحلي .

المطلب الثاني

أنواع البحث العلمي

أن الخوض في تصنيف مخرجات البحث العلمي نجد الفقه قد طرح له تقسيمات متعددة ومتنوعة، فمنهم من قسمها إلى بحوث وصفية وبحوث تجريبية ومنهم من نظر له من جانب آخر فقسمها إلى بحوث كاشفة عن الحقائق وبحوث تفسيرية وبحوث كاملة من ناحية طبيعة المخرجات التي تنتج عنها وهذا التقسيم الأخير الذي يرتبط بقيمة الاستثمار في نطاق البحث العلمي لذا يقتضي بيانها ومدى جدوى الاستثمار في كل هذه الأنواع وكما يلي :

أولا : البحوث الكاشفة عن الحقائق

يعني هذا المجال من البحوث هي التي يحاول بها الباحث الكشف عن حقيقة معينة من دون محاولة الوصول إلى النتائج بغية تسميتها لحل المشاكل (٧).

ومن خلال هذا التعريف فان الباحث العلمي لا يأتي بشيء جديد وإنما يقوم بجمع المعلومات من مصادرها المختلفة ثم يقوم بإعادة ترتيبها بأسلوب علمي منضبط من غير وضع نتائج ومقترحات ، وهذا النوع يكون الغاية منه حسن الاطلاع ومراجعة المصادر دون تحليل ومناقشة المشاكل وإيجاد الحلول ، وهذا النوع في الحقيقة لا يصل إلى معنى البحث العلمي الدقيق المقصود هنا ولا يكون موضوعا للاستثمار المقصود لأنه لا يضع شيء جديد بل هو مجرد معرفة شخصية للمطلع دون أن يعطي نتائج حقيقية للمستفيد أو المستثمر ، وهذا نعند لا يتصف بمخرجات البحث العلمي الرصين النابع من الجامعات والمراكز البحثية التي يمكن أن تستثمر نتائجها في تطوير أو تأسيس مشروع ما

ثانيا : البحث التفسيري

يستهدف هذا النوع من الدراسات البحثية لغرض تفسير الوقائع ونقدها ، ويعتمد إلى حد كبير على التعليل المنطقي والقدرة على التحليل والاستنتاج لغرض الوصول إلى نتائج والحلول للمشكل موضوع البحث ، ويستخدم هذا النوع من البحوث عندما تكون المشكلة مرتبطة بالأفكار أكثر من ارتباطها بالحقائق الواقعية وهي تتعلق بفروع المعرفة العلمية كالأدب والتاريخ (٨).

ويكون الإفادة من مخرجات هذا النوع من البحوث في مجال المعرفة أكثر من الواقع التطبيقي لذا يقل مجال استثمار البحث العلمي فيها حقيقتا التي تسهم في تطوير المشروعات والمؤسسات الخدمية والإنتاجية .

ثالثا : البحث الكامل

يرتكز هذا النوع من البحوث على السعي لحل المشاكل الواقعية ووضع التعليمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلقة بمسألة ما ، وبالإضافة إلى ذلك يقوم على تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها وتصنيفها تصنيفا منطقيا ووضع الإطار المناسب لتأيد النتائج التي يتم التوصل إليها .

وهذا النوع من البحث العلمي ينقسم بدوره إلى تقسيمات متعددة يمكن استثمارها بنشاطات متنوعة بحسب هذه التصنيف ونوع المخرج :

١ - **البحث الأساسي** : هو ذلك البحث الذي يسعى إلى اكتشاف المعرفة العلمية واكتشاف القوانين الأنسب واشبعها الفضول الفردي ، وتتجسد في هذا النوع من البحوث في العلوم الأساسية كالرياضيات والفيزياء والقانون ، والمصدر الأساسي في إنتاج هذا النوع من البحوث التي يمكن استثمارها والاستفادة منها هي الجامعات ، ويعد هذا النوع من البحوث هو المجال الحقيقي لاستثمار البحث العلمي الذي يعود بمردود ايجابي إلى الواقع العملي لكونه يسهم في تطوير القوانين أو إيجادها أو تحسين وازدهار في المجال المقصود ذات العلاقة بالبحث .

٢ - **البحوث التطبيقية** : أن هذا النوع من البحوث يهدف إلى حل مشكلة ما تتعلق بمجال الصناعة أو الاقتصاد ، ويجري دراستها غالبا في المراكز البحثية التابعة للشركات الكبرى على وجه الخصوص ، ويقوم على السعي لحل مشكلة واقعية من قبل الجهة المحتاج إليها لذا يكون الاهتمام بمخرجاتها كبيرا لحاجتها إليها وسعيها في سبيل تحقيقها لبذل جهد ومال ما لتطبيق نتائجها من قبل المستفيد كالشركات والمؤسسات الزراعية ، غير أنه يمكن الاستفادة من البحوث الأكاديمية التي تجري في هذا المجال المتاحة واستثمارها لغرض الافاده منها في مختلف القطاعات والقطاع العام بشكل خاص .

٣ - **البحوث الابتكارية** ^(٩): يقوم هذا النوع من البحوث العلمية على الابتكار والاختراع والتجديد ، ويكون مجالها في العلوم التطبيقية كالمهندسة والطب والزراعة ، والذي يعتمد على جزئية جزء ما يشكل الجانب النظري والجزء الآخر يشكل الجانب العملي ، وهذا النوع من البحوث يعد المجال الأبرز للاستثمار وتطوير القطاعات المعنية والتي يجب على المؤسسات المعنية الاهتمام بمخرجاتها بشكل مستمر ودعم هذه المراكز البحثية على الدوام لتقديم مخرجات تواكب الواقع المتطور التي تعد في تسابق مستمر لتقديم الأفضل ، أي يجب تقديم الدعم لها لتطوير ابتكاراتها على الدوام لأنها لا تقف عند نقطة معينة فهي بنمو مستمر ، لذا على الدولة أيضا أن تهتم بهذا المجال البحثي سواء كانت الجامعات أم مراكز البحوث ومتابعة وتنظيم كيفية الاستفادة من مخرجاتها بشكل مستمر .

حيث أن نشاط البحث العلمي على مال تقدم ينصب على تحويل المعرفة والأفكار الجيدة إلى سلع وأساليب إنتاجية وخدمات تجارية بهدف تحقيق عائد مادي يعوض عن ما انفق من موارد مادية في سبيل تطويرها ، كما أن مخرجات البحث العلمي تساهم في إنتاج السلع واستحداث أساليب إنتاجية جديدة تسهم في تطور مختلف القطاعات وهذا ما ينسجم مع الاستثمار في البحوث الابتكارية ، كما أن وعلى سبيل المثال استثمار البحوث القانونية هو الآخر يهيئ الأرضية المناسبة للاستغلال الأمثل لكل القطاعات وتسهم في تحسين التشريعات المعيبة لان البحث العلمي يناقش النصوص بطريقة علمية ومنطقية ويقدم البديل الأمثل للنصوص التي يشوبها التقصير ، كما يواكب الحاجة المتطورة لان التشريعات يجب أن تتطور مع تطور المجتمع وتغير حاجاته ويمكن أن يصل إلى ذلك المشرع عن طريق مراجعة البحوث العلمية المتعلقة في هذا الجانب لتحسين النطاق التشريعي في البلد بشكل عام .

المبحث الثاني

مستلزمات نجاح استثمار البحث العلمي

لكي يتحقق الاستثمار الأمثل للبحث العلمي والإفادة من مخرجاته في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية لا بد من تذليل العقبات التي تقف في مواجهة ازدهار وتطور البحث العلمي ومواكبته للتقدم الحضاري ، وتحديد الآليات الاستثمارية اللازمة لهذا المجال على وفق تشريع يكفل تنظيم ذلك ، وعلى هذا فان مستلزمات البحث العلمي تتطلب منا أن نقف على المعوقات أولا التي تواجه تقدم البحث العلمي لمحاولة لتذليل هذه المعوقات وهذا ما سيكون موضوعا للمطلب الأول ، ومن ثم بعد ذلك لا بد من تنظيم إجراءات تكفل الانسجام والتناغم فيما بين مراكز البحث العلمي المختلفة وحاجة المجتمع وكيفية الاستفادة من الكم الهائل من مخرجات البحث العلمي في الجامعات في تشريع خاص ينظم ذلك وهذا ما سيكون موضوعا للمطلب الثاني .

المطلب الأول

معوقات البحث العلمي

أن استثمار البحث العلمي بالشكل الصحيح والاستفادة من مخرجاته في القطاعات كافة الخدمية والإنتاجية ليس بالأمر اليسير ، فهناك عدة معوقات تقف أمام ذلك يحتاج الوقوف عندها وتذليلها لكي يتحقق الاستثمار الأمثل للبحث العلمي وجعل مخرجاته ذات قيمة حقيقية ، وحيث وجه مجلس الوزراء على الأخذ بتطبيقات نتائج البحوث العلمية ووضعها موضع التنفيذ والاستثمار وتشخيص المعوقات التي تعترض ذلك^(١٠)، وهذا الأمر لكي يتحقق يتطلب الوقوف على هذه المعوقات التي تقف أمام

مواجهة البحث العلمي وتطوره لتذليلها بما يخدم مسيرة التنمية المستدامة في هذا الصدد ، وهذه المعوقات تتمثل بما يلي :

أولا : ضعف مصادر تمويل البحث العلمي

أن من المسائل الأساسية التي تقف أمام ازدهار البحث العلمي هو قلة مصادر تمويل مراكز البحث العلمي ، وان وجد هذا التمويل فنجد بنطاق ضيق وغير كافي ومحدود ويكاد يكون مقتصرًا على القطاع العام فقط ، بينما مساهمة القطاع الخاص في مجال نشاط البحث العلمي في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها لم تلقى اهتماما كافيا ، وهذا على النقيض من موقف البلدان المتقدمة صناعيا التي لعب فيها القطاع الخاص الدور البارز في تحقيق النهضة الاقتصادية وتطور القطاعات كافة ، حيث كانت تدعم وبشكل كبير الأنشطة البحثية سواء كانت في الجامعات أم في مراكز البحوث المستقلة^(١١).

وحتى على مستوى القطاع العام لم يكن بالمستوى المطلوب للاهتمام بمراكز البحوث في الجامعات وغيرها ، وتعد هذه المشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المراكز البحثية وتقف أما تقدمها ، فالتمويل هو مفتاح نجاح البحث العلمي سواء كان لمراكز البحثية الجامعية أو المراكز الخاصة أم للباحث العلمي ، حيث أن مراكز البحوث تحتاج إلى تمويل كبير لتهيئة الموارد اللازمة لإجراء الاختبارات والفحوصات التي تتطلبها العملية البحثية ، كما أن الباحث العلمي يحتاج إلى الاستقرار المادي والتفرغ الكامل للنشاط البحثي ، بل على العكس تماما نلاحظ بان الباحث العراقي ينفق من ماله الخاص في سبيل مشروعة البحثي ومن دون أن يلقي أي اهتمام من الجهات المعنية بأصل المشروع لذلك نجد البحوث العلمية نحوى التراجع مقارنة بالبحوث في الدول الغربية ومن اسباب ذلك هو الاستقرار المادي الذي يتمتع به لباحث العلمي في تلك الدول الذي يعد من أهم عناصر نجاح البحث العلمي ، لذلك فان هذه المسألة غالبا ما تكون سببا لقيام الباحثين المميزين إلى اللجوء إلى البلدان أخرى تقدم لهم امتياز مادي مغري ، لذلك توجد في البعض من المراكز البحثية تعاني من مشكلة توفير كوادر بحثية مؤهلة ، بسبب هجرة الكفاءات إلى الدول الأوروبية حيث توجد هناك إحصائيات خطيرة تشير إلى مقدار الكم الهائل من الباحثين والعلماء المهاجرين من الدول النامية ، إذ تشير إحصائيات منظمة العمل العربي إلى إن نسبة ٣١% من المهاجرين من الكفاءات من الدول العربية و٥٠% من الأطباء و٢٣% من المهندسين ، و٥٤% من طلاب العرب الذين يدرسون بالخارج ولا يعودون إلى أوطانهم ، وهذا ما يندرج بعامل الخطر لان هجرة الكفاءات العلمية تخلق أثرا سلبية على التنمية المستدامة في الوطن العربي بشكل عام ، إذ أنها تسبب نقصا في الكوادر العلمية

المؤهلة لقيادة مسيرة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية العراقية وهذا يؤثر سلبا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام (١٢).

هذا من جانب ومن جانب آخر فان المراكز البحثية نفسها غير مؤهلة بالمستوى المطلوب لانجاز مشاريع البحوث العلمية ، لذلك نجد الباحث العلمي يواجه صعوبة كبيرة عندما يحتاج مسألة ما في المختبرات البحثية لفحص عينة أو تحليل أو غيرها فيقوم بالجوء وعلى نفقته الخاصة إلى المختبرات الخاصة لإجراء تلك الفحوصات وغالبا ما تكون مكلفة عليه ومن ثم يعد ذلك عائقا أمامه ، فالباحث يحتاج إلى التمويل والمراكز البحثية هي الأخرى تحتاج إلى التمويل فمن غير تمويل وتجهيز هذه المراكز بما يلزمها لا يستطيع هذا الأخير اختيار نوعية الخبراء والباحثين الذين يحتاجهم للوصول إلى مستوى الكفاءة العلمية المطلوبة ، لذا فان التمويل يعد من المعوقات الحقيقية التي تواجه تقدم البحث العلمي وازدهاره ومن غير ذلك يتعذر على المراكز البحثية كافة تحقيق ما تسعى إليه بالمستوى المطلوب ، وبسبب ذلك تكون البحوث المميزة من نصيب الشركات والدول الأجنبية التي تهتم وتقدم التمويل اللازم للكفاءات القادرة على انجاز هكذا مشاريع .

لذلك يستلزم الأمر على الدولة الالتفات إلى هذه النقطة المهمة ووضع الحلول لمشكلة تمويل البحث العلمي ودعم المراكز البحثية ، ويتم ذلك عن طريق تدخل المشرع بوضع قانون خاص بالاستثمار البحث العلمي يخصص تمويل كافية لتمويل ودعم المراكز البحثية ويهتم بتطويرها وينوع مصادر التمويل لها ، ويعمل على تهيئتها بالمواد اللازمة وتخصيص جزء من واردات الدراسات المسائية أو الدراسات العليا على النفقة الخاصة لدعم مراكز البحوث العلمية وتوفير الأجهزة المتطورة بما تنافس المختبرات العلمية ، وان يجعل استخدام هذه المراكز أمرا ميسورا لكافة الباحثين العلمين وبإشراف أشخاص مؤهلين لتوفر عليهم عناء البحث عن المختبرات الخاصة والمكلفة ، بالإضافة إلى ضرورة تخصيص مبالغ مالية للباحث العلمي الذي يعمل على مشروع معين قد يكون ذو أهمية ، وعلى المشرع أن يخصص في هذا القانون مكافئات مغرية للباحث الذي ينتج مشروعا متميزا يعود بالفائدة العامة بما يتناسب مع أهمية مشروعه وبالقدر الذي يسهم به في تطوير المشروعات الخدمية والإنتاجية ، وهذا من شأنه أن يرفع مستوى البحث العلمي ويجعله في مصاف الدول المتقدمة لو دلت العقبات الأخرى إلى جانب ذلك ، وهذا طبعا يحتاج إلى إرادة حقيقية مصاحب مركز قرار يشعر بالمسؤولية وبأهمية الموضوع ورغبته في ذلك .

ثانيا : عدم الاستقلالية في العمل البحثي والابتعاد عن الموضوعية

أن قيمة البحث العلمي التي تنتجها المؤسسات البحثية تكمن في استقلاليتها وحياديتها واستبعادها عن أي مؤثر خارجي يتحكم في مسارها ، فوجود مثل هكذا مؤثرات تنعكس سلبا على مخرجات البحث العلمي فلا بد من النأي عنها ، ولكي يتحقق ذلك يجب أن يبتعد الباحث العلمي عن هذه المؤثرات وان يمنح له قدر كبير من الحرية لممارسة نشاطه البحثي ، وهذه الضغوطات التي تمارس على الباحث العلمي غالبا ما تكون بسبب التمويل أو بسبب الميول السياسي بالنسبة للبحوث ذات الصيغة السياسية ، لذلك لا بد أن يكون تمويل مراكز البحوث غير مشروطا في تحديد الأولويات البحثية ومخرجاتها ومنهجية البحث والتحليل العلمي ، أي لا بد من استقلال البحث العلمي وعدم خضوعه لأي وصاية على فكر أو نتاج معين ، وهذا القول أمر يصعب تحقيقه في ظل الأنظمة التي تصدر حرية الرأي وكشف الحقائق وتقديم مصلحة فئة على غيرها من دون مراعاة الصالح العام (١٣).

وإذا كان هذا الأمر ظاهرا متاحا في ظل الظروف الحالية في العراق بان الباحث يتمتع بقدر كبير في حرية التعبير عن الرأي ، غير أن ذلك يصعب تحقيقه متى كانت المؤسسات البحثية لأحزاب معينة فيما يخص ذات الصيغة السياسية وبالتالي تنحرف هذه المؤسسات البحثية عن مسارها لصالح هذه الفئات أو الأحزاب ، لذلك لا بد أن يكون هنا موقف للمشرع عند تحديد تمويل المؤسسات البحثية بان يكون غير مشروطا وان ينص على تحريم جميع الممارسات التي تصدر من أي جهة تحاول بها التأثير على مخرجات البحث العلمي حتى لا يحيد الباحث عن هدفه بتحقيق الصالح العام والخروج بنتائج ليس بالمستوى المطلوب .

ثالثا : ضعف التعاون والتواصل فيما بين المراكز البحثية

يعد انعدام التواصل والترابط فيما بين المؤسسات البحثية سواء كانت ضمن القطاع العام أم من القطاع الخاص يشكل عامل ضعف وتأثير سلبي على مخرجات البحث العلمي ، وعلى العكس التنسيق المنضبط فيما بين المؤسسات البحثية يسهم في تطور مخرجات البحوث العلمية وتصحيحا ، ويسهم في تبادل الخبرات وتثبيت المعرفة وسهولة الحصول على مخرجات جيدة وخاصة إذا كان هذا التواصل على نطاق دولي للاستفادة من المعرفة التي يحتاج لها الباحث لتطوير مشروعة البحثي ، فدعم والتواصل فيما بين المراكز البحثية دور مهم يجعل الباحث في مواكبة التقدم السريع في مجال المعرفة التكنولوجية وثورة المعلومات (١٤).

وحقيقتا أن هذا التنسيق فيما بين المراكز البحثية يكاد يكون منعما فيما بين الجامعات العراقية وغالبا نلاحظ بان ذلك العبء ملقى على عاتق الباحث نفسه في التفتيش عن الموضوع الذي يختاره وما له علاقة به ، في حين لو كان هناك تنسيق وارتباط فيما بين هذه المراكز في الجامعات لقل هذا العناء وحقق مخرجات جيدة وغير متعارضة أو مكرره ، فإمكان الباحث أن يقوم أو مكمل للنقطة التي وصل لها الباحث الذي سبقه في البحث العلمي المقارب أو المشابه وتجنب الوقوع في هذه الإشكالات التي يمكن أن تثار في هذا الصدد ، فهذا يتطلب أن يكون هناك اتصال أو تنسيق مباشر بين مختلف الجامعات بواسطة برامج معد لذلك تمكن الباحث أن يطلع من خلالها على جميع نشاطات المركز البحثي في مختلف الجامعات ذات التخصص المقارب أم المشابه ، يستطيع الباحث الاستفادة منها كمصادر علمية ونقترح أن تكون هناك وحدة تنسيق في كل جامعة تعمل على ذلك دون الاقتصار على ما يسمى بفحص ببرنامج الاستلال الذي يقتصر دوره على مجرد الفحص النصي فقط ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ويكون الفحص موضوعي للمشروع البحثي ويقدم بالإضافة إلى ذلك ما يحتاجه الباحث من مصادر ومعلومات ترتبط بمشروعه فيعمل على تطويرها وتكون هذه الوحدة مسؤولة إلى جانب الباحث عن إقرار المشاريع العلمية وجودها .

رابعا : ضعف التنسيق فيما بين المراكز البحثية والمشاكل الواقعية

إن من مستلزمات البحث العلمي يجب أن يكون ملنيا لحاجة المجتمع وبيضع الحلول للمشاكل التي يواجهها في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية ، لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق مباشر فيما بين المراكز البحثية كافة وبين القطاعات المختلفة التي بحاجة إلى خدمات البحث العلمي ، حيث هنا يسجل التنسيق فيما بين مراكز البحوث وخاصة التابع للجامعات العراقية والمؤسسات المجتمعية في القطاعات كافة سواء كانت خاصة أم عامة المعنية بموضوع البحث العلمي لأسباب متعددة يرجع بعضها إلى هوى الدولة أو الانعدام المعرفي بأهمية دور المراكز البحثية بتطوير الواقع ومؤسسات المجتمع ، وان عدم التوافق هذا فيما بين المراكز البحثية مع البيئة المحيطة بالمجتمع يجعل النشاط البحثي مغتربا وعديم الجدوى (١٥).

لذلك لا بد أن يكون هناك تنسيق وترابط فيما بين النشاط البحثي والواقع التطبيقي للتعرف على المشاكل العملية الحقيقية ، لكي تعمل على معالجتها باقتراح الحلول المناسبة لها بعد تشخيص وتحليل أصل المشكلة بطريقة علمية ومنطقية وبإشراف جهة مختصة تضمن ذلك وسنضع آليات التنسيق في المطلب القادم .

المطلب الثاني

الجهات المسؤولة عن استثمار البحث العلمي

لكي يتحقق الاستثمار الأمثل لمخرجات البحوث العلمية من جهة وإنتاج نوعية جيدة من هذه المخرجات تهتم في تطور الواقع العملي من جهة أخرى ، لا بد أن يكون هناك متابعة منظمة من قبل جهات مختصة مهتم بهذا الشأن ومسؤولة عنه ، ونجاح هذا الأمر يتطلب أن يضع المشرع هيئة تتولى متابعة ذلك وتطويره بالتنسيق مع لجان متعددة في الكليات والتي ترتبط بالجنة مركزية برئاسة الجامعة تعمل جميعها على تحقق الاستثمار الأمثل للبحث العلمي وجعله ذات تأثير حقيقي بالواقع المجتمعي ، وهذا يتطلب أن نتناول من خلال فرعين نخصص الفرع الأول إلى تشكيل هيئة استثمار البحث العلمي وفي الفرع الثاني تشكيل لجان استثمار البحث العلمي .

الفرع الأول

هيئة استثمار البحث العلمي

لكي يكون هناك استثمار حقيقي للبحث العلمي لا بد من أن يضع المشرع في التشريع الخاص باستثمار البحث العلمي جهة عليا مسؤولة عن متابعة ذلك ، ونرى أن تشكل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شعبة أو هيئة تسمى بشعبة أو هيئة استثمار البحث العلمي ، وتكون لها صلاحيات واسعة واختصاصات متعددة في هذا المجال ، وليس كما هو عليه الحال بان مخرجات البحث العلمي تكس في الوزارة ومجرد وجود شكلي يقوم باستلام وتكديس مخرجات البحث العلمي ، فلا بد من تشكيل هيئة إضافية تحمل الاسم أعلاه ، ونرى أن تتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن خمسة وبمختصاصات مختلفة ويرأسها شخص حاصل على شهادة الماجستير على الأقل لكي يكون مدركا لأهمية دور استثمار البحث العلمي .

وحتى تؤدي دورا بارزا هذه الهيئة لا بد من تنوع مهامها ومسؤوليتها وعلى المستويين الدولي والداخلي ، فعلى المستوى الدولي يجب أن تحمل مهمة نقل الخبرات والاطلاع على مستوى تطور البحث العلمي في الدول الأجنبية ومحاولة ربط المراكز البحثية العراقية بالمركز البحثية التابعة للدول الأخرى الأكثر تطورا للاستفادة منها قدر الإمكان ، وعلى هذا فان هذه الهيئة يكون لها مهام القيام بزيارات ميدانية للمراكز البحثية في الدول الأخرى المتاحة للتعرف على مستوى التطور الذي وصلت لها ، وتقييم المستوى البحثي في العراق بالمقارنة بذلك وتقديم المقترحات المناسبة لغرض تطوير مراكز البحوث العراقية ، والعمل على تشجيع وخلق التعاون في النشاط البحثي المشترك فيما بين الباحثين العراقيين المميزين والأجانب للخروج بنتائج متميزة ، حيث أن التعاون في هذا المجال فيما بين العلماء

تشير التقارير إلى أنها محدودة وخاصة فيما بين علماء الدول العربية إذ تشير إلى أنه نسبة لا تتجاوز ٨% من البحوث والمؤلفات المنشورة بصفة مشتركة مع الأجانب ولا يوجد تعاون حقيقي فيما بين مجلس التعاون الخليجي أو في منطقة المغرب العربي^(١٦).

فهنا يأتي دور هذه الهيئة على النطاق الدولي في خلق وتطوير هذا التعاون باقتراح مشاريع بحثية مشتركة فيما بين الباحثين العراقيين والأجانب وتشجيع ذلك ، وخلق التواصل والتعاون فيما بين المراكز البحثية العراقية والمراكز البحثية في الدول الأجنبية لنقل الخبرات والمعرف منها إلى مراكزنا قدر الإمكان .

ومن جانب آخر يجب أن يكون لها واجبات ومسؤوليات على المستوى الداخلي فهي مسؤولة عن متابعة استثمار مخرجات البحث العلمي وربطها بالمشاكل الواقعية لجعل النشاط البحثي محاكيا للواقع العملي وخلق التعاون فيما بين المركز البحثية المحلية ، ويجب أن تكون هذه الواجبات محددة بنص تشريعي تشمل التنسيق فيما بين المراكز البحثية من خلال لجان مختصة في الكليات وربطها بحاجة الوزارات المتعددة من نشاط بحثي ، فتعمل هذه الهيئة على تصنيف النشاط البحثي بحسب الاختصاص ورفع ملخص عن مخرجات البحث العلمي في ضوء ما يرفع لها من اللجان في الجامعات إلى الوزارات والهيئات المستقلة المتعددة في الدولة كلا حسب اختصاصه ، وهذا يتطلب أن تكون هناك شعبة أو لجنة في كل وزارة تتلقى من الهيئة في وزارة التعليم العالي ومن ثم رفعها لفرع أو الدوائر المعنية ، وهذه الدوائر المتعددة في الوزارات تكون مسؤولة عن إجابة ذلك وعن متابعة وإعداد تقرير عن مدى تطبيق مخرجات البحث العلمي ، وبهذا سيحقق استفادة حقيقية من الكم الهائل من مخرجات البحث العلمي ويمكن الوزارات المعنية تطوير نشاطها من خلال تطبيق هذه البحوث ، حيث يوجد كم هائل من البحوث التي تتم في الجامعات العراقية القابلة في التطبيق الواسع على الواقع العملي ومع ذلك لا يوجد تطبيق لها ، فعلى سبيل المثال فان العلاقة بين الشركات العراقية والواقع البحثي التي تسهم في تطورها لا وجود لها عمليا وكذلك البحوث القانونية وغيرها من التخصصات الأخرى في حين أن الكثير من الفرص المتاحة للنقل المعرفي وتطوير الواقع العملي متاح وغير المستثمر^(١٧).

هذا من جانب ومن جانب آخر يجب أن يضع على عاتق هذه الهيئة مهمة مخاطبة الوزارات والشركات العامة والهيئات المستقلة الأخرى لتزودها بالمشاكل أو المعوقات التي تواجهها وبحاجة لتدخل النشاط البحثي لمعالجتها ، وتكون هذه الجهات التي تتلقى الطلب من الهيئة ملزمة بإجابتها وبالسرية الممكنة ، وبهذا العمل تقف الهيئة على تلك المشاكل الحقيقية التي تعيق التطور المؤسساتي

والمجتمعي ، ومن ثم تعمل هذه الهيئة على إعداد تقرير مفصل وترفعه إلى المراكز البحثية في الجامعات كلا حسب اختصاصها لدراستها بشكل مفصل وإرسال المخرجات إلى الهيئة لإرسالها للجهة المعنية للعمل عليه ، وبهذا تستطيع أن تربط بين النشاط البحثي والواقع العملي وتجعله مساهم في تطوير وتحسين القطاعات كافة ودخول في التنافس مع الدول المتقدمة .

الفرع الثاني

تشكيل لجان استثمار البحث العلمي المتعددة

أن استثمار البحث العلمي لا بد أن يؤدي في كافة إشكاله إلى انتعاش الحياة الاقتصادية والفكرية ، ومن أجل توظيف إمكانيات الباحثين في انجاز مخرجات علمية وعملية مساهمة لركب الحضارة وتسهم في تعزيز التنمية القومية لا بد أن تهتم بها الدولة وتضعها موضع التنفيذ ، وهذا يتطلب تدخل من المشرع ليكمل عمل الهيئة في وزارة التعليم العالي أن يربط عملها مع لجان متعددة تشكل في الجامعات وتقرض عليها عدة واجبات ، ونرى أن تشكل في كل كلية لجنة تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء من المختصين وتكون على ارتباط مباشر في اللجنة المركزية في رئاسة الجامعة ، وهذه الأخيرة ترتبط بالهيئة الوزارية بشكل مباشر لكي يكمل أحدهما الآخر لتحقيق الغاية المرجوة وكلا مسؤول عن أعماله ومحاسبا عليها .

ونرى بان هذه اللجنة يجب أن تعمل في كل الكليات والجامعات العراقية بان تقوم بإعداد دراسة مفصلة عن مراكز البحوث من جهة وعن النشاط البحثي ومخرجاته من جهة أخرى بين فترة وأخرى . فمن الجانب الأول تعمل هذه اللجان على متابعة مراكز البحوث العلمية والمختبرات ومدى حاجتها لتلبية طلبات الباحثين وفقا للمواصفات العالمية ، ورفع دراسة بذلك للجنة المركزية في الجامعة لإرسالها للهيئة الوزارية لكي تعمل على توفير المستلزمات المطلوبة بعد مفاتحة الجامعات المعنية لجعل المراكز البحثية العراقية من مصاف مراكز البحوث العالمية من حيث التصميم والتجهيز .

أما من الجانب الثاني فيجب على اللجان المتعددة متابعة المشاريع البحثية وإعداد تقرير فصلي عن مخرجات البحوث العلمية ومدى جدواها وتأثيره على الواقع ورفعها للهيئة ، كما تعمل على اقتراح المشاريع البحثية على وفق الإشكالات التي تواجهها التطبيق العملي بحسب ما مزود لها من الهيئة الوزارية ، وبهذا يكون أمام الباحث العلمي المشاكل والمواضيع التي تحتاج إلى الدراسة فيختار ما يتلاءم مع تطلعاته للخوض فيها بدل إلقاء المهمة الأساسية في اختيار الموضوع على الباحث نفسه والذي يأتي بمواضيع غير مهمة وغير مجدية للواقع العملي أو مستهلكه بحثيا .

وعند إتباع ذلك يكون المشرع قد وضع الخطوات الأساسية لاستثمار البحث العلمي استثمارا صحيحا والافادة من مخرجاته ، وتطوير المراكز البحثية وجعل النشاط البحثي في العراقية نافسا للبحوث العالمية ، وهذا يتطلب أن تكون هناك إرادة حقيقية لتقديم الصالح للمجتمع ودفع عجلة التنمية إلى الأمام من قبل أصحاب مركز القرار بالعمل على وضع هكذا تشريع ووضعه موضع التنفيذ الحقيقي .

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحثنا الموسوم بـ (التنظيم القانوني لاستثمار البحث العلمي) توصلنا إلى جملة من النتائج والمقترحات ، وأهمها ما يلي :

أولا : النتائج

١- أن الاستثمار الأمثل للبحث العلمي يجب أن يكون من محورين الأول يهتم بمراكز البحث العلمي لتطوير النشاط البحثي المستقبلي والثاني يقتضي الاهتمام بالكم الهائل من المخرجات البحثية ووضعه موضع التنفيذ أي جعل البحث العلمي يرى النور في التطبيق بعد انجازه ، إذ يعد أهم طريقة لتقدم البلدان وازدهارها على كافة الأصعدة هو طريق استثمار مخرجات البحث العلمي المتميز .

٢- أن الحديث عن استثمار البحث العلمي يجب أن لا يذهب الذهن إلى الجانب الاقتصادي فقط وأثره ، بل نجاح البحث العلمي وتطور مخرجاته ينعكس على كل المجالات الأخرى السياسة والاجتماعية وتطوير الخدمات والمؤسسات كلا في مجال تطبيقه .

٣- أن البحث العلمي يلعب دورا أساسيا في تطوير وتقدم المجتمعات ورغم ذلك لم نجد إرادة حقيقية لا من السلطة التشريعية ولا من السلطة التنفيذية بالاهتمام بهذا الموضوع ووضع الإجراءات الصحيحة لاستثمار البحث العلمي ، فمن دون تدخل حقيقي من قبل أحد هذين السلطتين أو كلاهما لا تتحقق الغاية المرجوة من استثمار حقيقي لثمار البحث العلمي .

٤- يقسم الفقه النشاط البحثي إلى تقسيمات متعددة من أبرزها البحوث الكاشفة عن الحقائق والبحث التفسيري والبحث الكامل ، وهذا النوع الأخير على أنواع ثلاث أساسية وتطبيقي وابتكاري وهو المعني في مجال الاستثمار البحثي لكونه يعود بفائدة حقيقية على تطور الواقع الخدمي والإنتاجي ويدفع بعجلة التطور إلى الأمام بكافة جوانبها .

٥- لاستثمار البحث العلمي لابد من معالجة المعوقات أولا ومن ثم وضع الخطوات المناسبة لاستثماره ، ومن أبرز هذه المعوقات ضعف مصادر التمويل للبحث العلمي فلا يمكن تحقق الاستثمار الأمثل وإنتاج مخرجات جيدة من غير أن يكون هناك تمويل على المستوى المطلوب للمراكز البحثية ودعم الباحثين المتميزين ماديا ومعنويا ، كما إن انعدام التواصل والتعاون فيما بين مراكز البحوث العلمية على المستوى الداخلي والدولي وعدم ربط النشاط البحثي بالواقع التطبيقي يشكل عامل سلبي على المخرجات البحثية .

ثانيا : التوصيات

- ١- أن استثمار البحث العلمي بشكل صحيح لا يتحقق إلى بتتظيم قانوني منضبط بان يتدخل المشرع وبشكل بارز ويضع قانون خاص بهذا النشاط الاستثماري ، ونقترح أن يسمى هذا القانون بقانون استثمار البحث العلمي وعلى السلطة التنفيذية أن تعمل وبشكل جاد على وضع الآليات المناسبة وإصدار التعليمات لتسهيل تنفيذه ، فندعو المشرع إلى العمل على ذلك .
- ٢- ندعو المشرع إلى تحديد مصادر تمويل النشاط البحثي وتويعها وزيادة التخصيصات المالية التي تنفق على تطوير المراكز البحثية ، بالشكل الذي يجعلها تقرب من المراكز البحثية في الدول المتقدمة ودعم الباحث العلمي من الجانب المادي حتى يشكل عامل حفز للباحثين بإنتاج أفضل ما لديهم من نشاطات علمية وبالشكل الذي يحد من هجرتهم إلى خارج بلادهم بتقديم لهم ما تقدمه تلك الدول المهاجر إليها من امتيازات .
- ٣- يجب على المشرع أن يعمل على وضع آلية لربط النشاط البحثي بالمشاكل والمعوقات التي تواجه الواقع التطبيقي ، حتى تكون مخرجاته ذات قيمة حقيقية تسهم في تطور وازدهار المجتمع بشكل عام ومن كافة الأصعدة .
- ٤- ندعو المشرع في هذا القانون أن يتضمن وجوب تشكيل هيئة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسمى بهيئة استثمار البحث العلمي ، تكون هي الجهة المسؤولة عن استثمار مخرجات البحث العلمي وتطوير النشاط البحثي وربطه بالواقع العملي ، وتعمل على التنسيق فيما بين

المراكز البحثية من جهة والوزارات والهيئات المستقلة والشركات العامة من جهة أخرى وربط
المراكز البحثية المحلية بالمراكز الدولية .

- ٥- حتى يكتمل عمل هيئة استثمار البحث العلمي ندعو المشرع إلى تشكيل لجان متعددة تتبع الهيئة
وتعمل معها في سبيل استثمار النشاط البحثي ، وهذه اللجان يجب أن تكون من الجانبين العملي
والبحثي أي لا بد من تشكيلها في الجامعات والكليات من جهة البحث العلمي وفي الوزارات
والهيئات والشركات العامة من جهة النشاط العملي لكي نصل إلى التنسيق الحقيقي فيما بينهم .
- ٦- كما ندعو المشرع العراقي على التشدد في العقوبات الجزائية والمدنية التي تفرض على من
يخالف أحكام هذا القانون أو من يقصر في تطبيق المهام الملقاة على عاتقه بهذا الصدد من
تشكيلات اللجان والهيئات المعنية حتى يكون له قيمة حقيقية ذات تأثير واقعي ملموس على
تطور الحياة العامة .

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- ١- أحمد بدر ، اصول البحث العلمي ، ط١، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣
٢- د- عبد المنعم أحمد التهامي ، التمويل (مقدمة في المنشآت وسوق المال) ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،
١٩٨٣
٣- د- محمد صادق ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، ط١، المجموعة العربية للتريب والنشر
، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤

ثانياً : الرسائل

- ١ - وعد شوكت ، دور الانترنت في تطوير البحث العلمي في الجامعات السورية وسبل الاستفادة منها ، أطروحة
دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، ٢٠١٤

ثالثاً : البحوث

- ١- د- ابراهيم سامي ، معوقات البحث العلمي في العالم العربي والاستراتيجيات المقترحة لتطويره ، بحث منشور ضمن
اعمال المؤتمر الدولي التاسع في الجزائر من قبل مركز جيل للبحث العلمي ، ٢٠١٥
٢- د- حاتم فارس ، الاستثمار واهدافه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٥ ، بحث متاح على
شبكة النت بالموقع www.iasj.net بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٩ .
٣- كريم شافي جبر ، استثمار البحث العلمي ، بحث منشور في مجلة كلية الاداب ، العدد ٩٤ ، لسنة ٢٠١٦
٤- نوزاد عبد الرحمن ، البحث العلمي والتطور في العالم العربي الواقع الراهن وتحدياته ، بحث منشور في مجلة جامعة
المتنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد الثاني ، ٢٠١٧

- ٥- د - يحيى بن سليمان ، شبكو المعلومات ودورها في تطوير البحث العلمي ، بحث منشور في مجلة كلية المعلمين في ابها ، العدد الثالث ، السعودية ، ١٤٢٩ هـ
- ٦- د-عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ، محاضره ألقاها على طلبة الدكتوراه في معهد المعلمين للدراسات العليا قسم القانون الخاص في العام الدراسي ٢٠١٧ .

رابعا : القوانين

- ١ - قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥ .

خامسا : المصادر الأجنبية

- 1- United nation A system of national accounts studies in methods in methods , series New york No , 2 , Rev , 1968 .

الهوامش

- ١ - د- عبد المنعم أحمد التهامي ، التمويل (مقدمة في المنشآت وسوق المال) ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص١٤ .
- ٢ - قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥ .
- ٣ - د- حاتم فارس ، الاستثمار واهدافه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٥ ، بحث متاح على شبكة النت بالموقع
- 4- United nation A system of national accounts studies in methods in methods , series New york No , 2 , Rev , 1968 , p 23 .
- ٥ - وعد شوكت ، دور الانترنت في تطوير البحث العلمي في الجامعات السورية وسبل الاستفادة منها ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، ٢٠١٤ ، ص٧٥ .
- ٦ - د- يحيى بن سليمان ، شبكو المعلومات ودورها في تطوير البحث العلمي ، بحث منشور في مجلة كلية المعلمين في ابها ، العدد الثالث ، السعودية ، ١٤٢٩ هـ ، ص٢٣٠ .
- ٧ - أحمد بدر ، اصول البحث العلمي ، ط١ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣ ، ص٢٩ ،
- ٨ - د- محمد صادق ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، ط١ ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، ص٣٤ .
- ٩ - للمزيد في هذا التقسيم للبحث العلمي راجع د- محمد صادق ، مصدر سابق ، ص٣٥ ، ٣٦ .
- ١٠ جلسة مجلس الوزراء التاسعة والثلاثون المنعقدة بتاريخ ١٠/٢ / ٢٠٠٠ نقلا عن كريم شافي جبر ، مصدر سابق ، ص٣٠٢
- ١١ - نوزاد عبد الرحمن ، البحث العلمي والتطور في العالم العربي الواقع الراهن وتحدياته ، بحث منشور في مجلة جامعة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد الثاني ، ٢٠١٧ ، ص٧١ .



أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني/ نقابة
الأكاديميين العراقيين/ مركز التطوير الاستراتيجي
الأكاديمي وجامعة صلاح الدين/ كلية التربية
الاساس/ اربيل للمدة ١٠-١١ شباط ٢٠٢٠

جامعة واسط مجلة كلية التربية

- ١٢ نوزاد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- ١٣ د- محمد صادق ، مصدر سابق ، ص ١٦٥ .
- ١٤ د- محمد صادق ، مصدر سابق ، ص ١٦٥ .
- ١٥ د- ابراهيم سامي ، معوقات البحث العلمي في العالم العربي والاستراتيجيات المقترحة لتطويره ، بحث منشور ضمن اعمال المؤتمر الدولي التاسع في الجزائر من قبل مركز جيل للبحث العلمي ، ٢٠١٥ ، ص ٨
- ١٦ - كريم شافي جبر ، استثمار البحث العلمي ، بحث منشور في مجلة كلية الاداب ، العدد ٩٤ ، لسنة ٢٠١٦ ، ص ٢٩٧
- ١٧ د- عبد الرسول عبد الرضا الاسدي ، محاضره ألقاها على طلبة الدكتوراه في معهد العلمين للدراسات العليا قسم القانون الخاص في العام الدراسي ٢٠١٧ .